المنحى الوظيفي عند السّنوسي (832-895هـ) في مختصره في علم المنطق -موازنة بين السّنوسي والمتوكِّل-

د. خديجة الصافي
جامعة وهران

الملخص

يتجلى الاتجاه الوظيفي عند السنوسي الجزائري التلمساني صاحب المختصر وشرح المختصر في علم المنطق في الاحتكام إلى المنطق بوصفه قالبا رئيسا موجها للدلالة، به فرق السنوسي بين الدلالة الإفرادية والدلالة التركيبية، وبه اعتمد القرينة مفهوما لإحداث الانتقال من وضع اللغة إلى استعمالها وفق مبدأ التداول، وهو مصطلح وظيفي تردد في كتابه من أهم مقومات التواصل بين الأفراد لا يتم إلا بتفاعل الملكات الخمس عند الفرد، ترددت كذلك عنده بعض المصطلحات الفلسفية والمنطقية مستقاة من فلسفة اللغة العادية من مثل :المحمول، والموضوع، والرابطة في النسبة، والفاعل المختار، والقضية بأنواعها، الحملية والشرطية، والمستحيلة والواجبة والمنحرفة، مميزا بينها على اعتبار الوجود الذهني، وعلى اعتبار الحكم العقلي، وعلى اعتبار المكونات، كما أشار السنوسي إلى قيم المخصص الحملي(الجهة والزمن)، وإلى قيم المخصص القضوي، وإلى مبدأ التناقض في بعض القضايا، وإلى النسبة والحكم عليها سلبا أو إيجابا وصولا إلى تحديد كم هائل من الجمل انطلاقا من مبدأ الاحتمالات في الرياضيات، مميزا بين ما هو

صحيح فصيح مستعمل منها، وما هو عقيم مهمل، ليفرق بعدها بين أسلوبي الخبر والإنشاء وخروجهما عن أصل دلالتهما اتكاءً على مبدأ الاستلزام، أشار السنوسي في مؤلفه كذلك إلى ألفاظ السور(كل بعض) ودورها في تحديد الدلالة، وإلى مبدأ الكم والكيف والجنس مراعاة للمطابقة، وإلى الموافقة والمخالفة والمقيد والمطلق بوصفها مصطلحات أصولية اعتمد عليها أصحابها في توجيه الدلالة، كل هذه المفاهيم كانت أدوات إجرائية عند المتوكل رائد النحو الوظيفي في الوطن العربي في كل مدوناته بحسب ما تشير إليه هذه الموازنة بين جهدَي هذين المفكرين.

ملخص باللغة الانجليزية

The functinal aspect at the Algerian Sanusi Tlemceni reflected in his books (Al-mokhassar ; and Charh Al-mokhassar fi Ilm A mantik) in several phenomena: Senoussi differentiated between ،in resorting to the directed to signify the significance of the words and the significance of the synthax and has adopted the context concept to make the transition from the development of the language to be used in accordance with the rotation principle, the term (functional) wich the most important elements of communication hesitated much in his book of between individuals is not only the interaction of the five queens when an individual, I hesitated also has some philosophical and logical terms derived from the philosophy of ordinary language such as: predicate, and subject, and the Association in the ratio, the actor who chooses his acts, and the case of all kinds, Senussi pointed alsoo to the act s custom values (aspect and time), his book as well as to the words (all, some) and their role in determining the significance, and to the quantity and the quality,...etc, all these concepts and others were procedural tools at Mutawakil pioneer of the finciona grammer .career in the Arab world

يتجلّى المنحى الوظيفي[1] عند السّنوسي صاحب المختصر وشرح المختصر في علم المنطق، في الاحتكام إلى المنطق بوصفه قالبا رئيسا موجِّها للدلالة، به فرّق السّنوسي بين الدّلالة الإفرادية والدّلالة التّركيبية، وبه اعتمد القرينة مفهوما لإحداث الانتقال من وضع اللّغة إلى استعمالها وفق مبدأ التّداول، وهو مصطلح وظيفي تردّد في كتابه حرفًا ومعنًى، وهو من أهمِّ مقوِّمات التّواصل الّذي لا يتمّ إلا بتفاعل الملكات الخمس عند الفرد، تردّدت كذلك عنده بعض المصطلحات الفلسفيّة والمنطقيّة مستقاةً من فلسفة اللّغة العادية من مثل :المحمول، والموضوع، والرّابطة والنِّسبة، والفاعل المختار، والقضيّة بأنواعها، الحمليّة والشّرطيّة، والمستحيلة والواجبة والمنحرفة، مميِّزا بينها على اعتبار الوجود الذِّهني، وعلى اعتبار الحكم العقلي، وعلى اعتبار المكوِّنات، كما أشار السّنوسي إلى قيم المخصِّص الحملي(الجهة والزّمن)، وإلى قيم المخصِّص القضوي، وإلى مبدأ التّناقض في بعض القضايا، وإلى النِّسبة والحكم عليها سلبا أو إيجابا، وصولا إلى تحديد كمٍّ هائل من الجمل ارتكازا على مبدأ الاحتمالات في الرِّياضيات، مميِّزا بين ما هو صحيح فصيح مستعمل منها، وما هو عقيم مهمل، ليفرِّق بعدها بين أسلوبي الخبر والإنشاء وخروجهما عن أصل دلالتهما اتكاءً على مبدأ الاستلزام، أشار السّنوسي في مؤلّفه كذلك إلى ألفاظ السّور ودورها في تحديد الدلالة، وإلى مبدأ الكمّ والكيف والجنس مراعاة للمطابقة، وإلى الموافقة والمخالفة والمقيّد والمطلق بوصفها مصطلحات أصوليّة اعتمد عليها أصحابها في توجيه الدّلالة، كلُّ هذه المفاهيم كانت أدوات إجرائية عند المتوكِّل[2] رائد النّحو الوظيفي في الوطن العربي في كل مدوّناته بحسب ما تشير إليه هذه الموازنة بين هذين المفكرين الرّامية إلى التّعريف بالسّنوسي، فمن هو ؟

اسمه ونسبه ومؤلّفاته:

هو الإمام محمّد بن يوسف بن عمر بن شعيب السّنوسي الحسني من جهة الأم، كبير علماء تلمسان وصالحها وزاهدها، كان مولده بعد الثّمانمائة هجريا باثنين وثلاثين عاما، أخذ الإمام السّنوسي عن جماعةٍ منهم والده، والشّيخ العلاّمة نصر الزّواوي، وعن الولي الكبير الصّالح الحسن أبركان الراشدي وغيرهم كثير، له في العلوم الظّاهرة أوفر نصيب سيما التّوحيد والمعقول فألّف في العقائد، كما كان له مؤلفات أخرى شارحة لبعض الكتب الخاصّة بالعقيدة ذكر بعضها تلميذه الملالي في كتابه "المواهب القدسية في المناقب السنوسية"، وشروح لبعض الكتب في المنطق من مثل "شرح إيساغوجي في المنطق"، و"شرح جمل الخونجي"، و"شرح مختصر ابن عرفة"، وشرح" مقدمة الجبر والمقابلة لابن ياسمين"، و"شرح المختصر في علم المنطق" وهو للسّنوسي نفسه، وعلى شرح متن السّنوسي حاشية جليلة للبيجوري، له مختصرات أيضا نحو "مختصر الزركشي على البخاري"، و"مختصر حاشية التّفتازاني على الكشّاف"،و"مختصر في القراءات السّبع"، ومن مؤلفاته مالم يكمله من مثل، "شرح رجز ابن سينا في الطِّب "، و"شرح الشّاطبية الكبرى"، و"شرح الوغليسية في الفقه"، كمالم يتم تفسير القرآن، إضافة إلى مؤلفات أخرى في الفقه وعلم الكلام.(3)

ألّف السّنوسي كتابا في علم المنطق سمّاه "المختصر في علم المنطق" أتبعه بمؤلف آخر شرح فيه هذا المختصر، أمّا ما اعتمدناه في هذا البحث فهو شرح المختصر في علم المنطق بتعليق من البيجوري، فكان المتن للبيجوري، أمّا الحاشية فتُحيل على كتابي السّنوسي، "المختصر في علم المنطق" الّذي أُشير إليه في هامش البحث بـ"ص" كما ورد في النّسخة المعتمدة في هذا البحث، و"شرح المختصر في علم المنطق" الّذي أُشير إليه بـ"ش"، فالمنطق كما يعرِّفه السنوسي "قانون تعصم مراعاته بتوفيق الله تعالى الذِّهن من الخطأ في فكره كما يعصم النّحو اللِّسان من اللّحن في قوله" (4)، وحفظ ضوابط المنطق ليس عامًّا لكلِّ أحد، "إذ الطبع السّليم، والعقل الذّكي لا يحتاج إلى ذلك كما لا

يحتاج إلى قواعد تعلم النّحو وضوابطه العربية العربيُّ الفصيح، بل الغنى عن تعلّم المنطق أكثر من الغنى عن تعلّم النّحو، لأنّ علوم المنطق عقليّة محضة، بخلاف النّحو فإنّه نقلي محض، فغير الفصيح لا يصل إلى معانيه وأحكامه إلا بالتّعلم، ومع هذا فتعلّم فنِّ المنطق وحفظ قواعده وفهمها، يُسهِّل للعقل وعر الأنظار، ويتّسع به مجال الفكر مع الرّاحة، والأمن من الخطأ في سلوكه مفاوز الاعتبار" [5]، ولأنّ اكتساب العلوم يُحوج العقل إلى المنطق فإنّه من الواجب الإشارة إلى طريقين، التّصورات والتّصديقات، أمّا التّصورات فـ"معرفة الحقائق المفردة وتمييزها عن غيرها "[6]، وأما التّصديقات فـ "العلم بثبوت أمر لأمر أو نفيه عنه "[7]، ومسمّى الطّريق الأوّل التّعريفات، ومسمّى الطّريق الثّاني الحجج[8]، وقد قُدِّمت التّعريفات على الحجج، لأنّ المفاد بالتّعريفات هي التّصورات (الألفاظ)، والمفاد بالحجج هي التّصديقات(الجمل الخبرية)، والتّصورات سابقة على التّصديقات[9]، وتوازياً مع هذين الطّريقين يمكننا التّمييز أيضا بين الحدِّ والقضيّة، فالتّصورات الّتي هي طريق التّعريفات قوامها الحدود، والتّصديقات الّتي هي طريق الحجج قوامها القضايا، " ولمّا كان العقل لا يُؤمن عليه من الخطأ إذا سلك هذين الطّريقين وحده لكثرة التباس الباطل بالحق احتيج إلى قواعد عقليّة قطعيّة يعرفها العقل أوّلا، ويعرف صحّتها ضرورةً، ثم حينئذ يطلب بها ما جهله من العلوم التّصورية والتّصديقية، وهذه القواعد هي المسمّاة بـ"علم المنطق"[10].

أولا التّعريفات: وتتركّب من الكليّات، وهي كلّ ما يُعين على فهم الدّلالة، والدّلالة كما يراها السّنوسي نقلا عن بعض اللّغويين" فهم أمر من أمر، وقيل هي كون أمر بحيث يُفهم من أمر فُهم أو لم يُفهم "[11]، وإنّما يُوصف الدّال بالدّلالة قبل الإفهام - كما ينبِّه السّنوسي- بطريق المجاز لا بطريق الحقيقة، ويكون الدّال لفظيًّا أو غير لفظي، وكلا النّوعين ذو دلالة وضعيّة أو دلالة عقليّة أو دلالة طبيعيّة، أمّا الدّلالة الطبيعيّة والعقليّة فليستا باختياريتين وإن كان من الممكن للطبيعيّة أن تتغيّر، كأن توجد الحمرة في الوجه –وهي تدلُّ على الخجل طبعا- بسبب

الحرارة أو التّعب أو المرض، والعقليّة لا يمكن فيها التّغيير، أمّا الدّلالة الوضعيّة فاختياريّةً وتتغير لأنّها توفيقيّة من وضع الإنسان، إمّا دلالة باللّفظ نحو دلالة الرّجل على الذّكر، وإمّا دلالة غير اللّفظ نحو دلالة الإشارة المخصوصة مثلا على معنى "نعم" و"لا" (12) وهو ما يُعرف بالدّلالة السيميائيّة، "فهذه ستة أقسام المعتبَر منها في علم المنطق قسم واحد وهو دلالة اللّفظ الوضعيّة".(13)

الدّلالة الوضعيّة: "تعيين أمر للدّلالة بنفسه، أي من غير قرينة إذا كانت حقيقيّة، أو بقرينة إذا كانت مجازا، فالدّلالة فيها اختيارية تتغيّر بتغيّر الوضع"(14)، والدّلالة الوضعيّة إمّا دلالة مطابقة بحيث يدلُّ اللّفظ على معناه كدلالة الأربعة على ضعف الاثنين، وإمّا دلالة تضمّن بحيث يدلّ اللّفظ على جزء معناه كدلالة الاثنين على نصف الأربعة، وإمّا دلالة التزام بحيث يدلُّ اللّفظ على خارجٍ عن مسمّاه لازما له لزوما ذهنيًّا بيّنا، ودلالة المطابقة دلالة وضعيّة بلا واسطة (15)،"أمّا الدلالتان الأخريان فليس الوضع سببا تامًّا لهما، بل هو جزء سبب لأنّ الوضع يوجب عند حضور اللّفظ في الذّهن فهم معناه المطابق، وإذا حضر معناه المطابق وكان مركّبا حضر في الذّهن جزء ذلك المركّب، من حيث إنّ فهم المركّب موقوف على فهم جزئه" (16)، والتّضمّن والالتزام يأتيان بعد عمليّة ذهنية استدلاليّة أخرى تُفرِّق بين الدّلالتين كما تُفرِّق بين اللّفظ المركّب والمفرد، فالمركّب ما دلّ جزؤه على جزء معناه دلالةً مقصودةً، والمفرد ما ليس كذلك، "هذا تقسيم اللّفظ -يقول السّنوسي- باعتبار دلالته التّركيبيّة والإفراديّة، ومثال الأوّل "زيد قائم"، فإنّ جملة هذا اللّفظ تدلُّ على معنًى تركيبيٍّ، وهو كون "زيد" حصل له قيام أو يحصل في الماضي أو الحال أو المستقبل، وجزء هذا اللّفظ، وهو "زيد" مثلا، يدلُّ على جزء هذا المعنى الّذي هو ذات زيد...،وكذا قولنا :"عبد زيد"(17).

فالمركّب إذن، منه ما يقوم لفظ واحد مقامه وهو قولك "إنسان" في مقابل" الجسم النامي المتحرِّك بالإرادة النّاطق" وهو من التّعريفات، ومنه ما ليس في قوّة المفرد نحو قولك:"زيد قائم"، "ولمّا كان المفرد قبل المركّب طبعا ووضعا كان -كما يرى السّنوسي- الابتداء بالمركّب بما هو أقرب من المفرد(ليس بجملة) أولى من الابتداء بالمركّب المحض (الجملة)، فلذلك يقدِّمون من المركّبات التّعريفات على القضايا، لاسيما ومن التّعريفات ماهو مفرد محض كالحدِّ والرّسم الناقصين، إذا كان الحد بالفصل وحده (النّاطق للإنسان)، والرّسم بالخاصة وحدها(الضّاحك للإنسان)، يعني الفصل والخاصّة المفردين لا المركّبين"[18]، ويقصد السّنوسي بالمركّب - كما يراه البيجوري -ما ليس بمفرد، كأن تقول في تعريف الإنسان :" هو الماشي بالقدمين، العريض الأظفار، البادي البشرة، المستقيم القامة "، "فهذا رسم بالخاصة المركبّة من عوارض تختص جملتها بالمعرّف"[19]، وهو ما يمكن أن نلحظه في السّلمية الّتي جمع فيها المتوكِّل طرق التّعريف موضِّحًا الحدّ النّموذجي، فالحدّ على قسمين، حدٌّ نموذجي يِّمثله اسم الذّات، وحدٌّ ممكن حسب الدّنو من الحدِّ النّموذجي على هذا النّحو: الصِّفة- الاسم المشتق -المصدر - الجملة[20]، فهذا تصنيف للحدود بشكل عام بالنّظر إلى طبيعة المحمول الّذي تتضمَّنه مقولته المعجمية، فالحدود الاسمية نحو:"سافرت هند "،والحدود الصِفيّة نحو:"قابلت الفتاة الجميلة"،والحدود المصدريّة والحدود جُمليّة على التّوالي نحو:" تؤلمني رؤية طفل صغير يتسوّل"[21]، إذن تدل الحدود على الذّوات (الذّوات المشاركة في الواقعة) في مقابل المحمول الّذي يُعبِّر عن واقعة(عمل، حدث، وضع، حالة)، لهذا كان الاسم(اسم الذّات) أوّل من يقوم بدور الحدِّ بوصفه حدّا نموذجيًّا، يليه الصِّفة، فالاسم المشتق(اسم فاعل، أو اسم المفعول، أو المصدر على اعتبار أنّ المصدر- في رأي المتوكِّل- مشتقٌّ من الفعل وليس العكس كما يذهب إليه النّحاة القدامى)، فالفعل وعليه كان الفعل -إذا نظرنا إلى هذه المتوالية بشكل عكسي _محمولا نموذجيًّا أيضا. [22]

قد رأينا أنّ الحدّ يأتي إمّا مركّبا وإمّا مفردا، ويزيدها السّنوسي تفصيلا بتقسيمه المفرد بحسب تشخّص مسمّاه إلى كليّ وجزئي :

1-الكليّ: "هو اللّفظ المفرد الّذي لا يمنع تصوّر مسمّاه من صدقه على أفراد كثيرة،...،ومثاله:" إنسان وحيوان" فإنّ مدلول كلّ واحد منهما لا اختصاص له بذات مُعيَّنة حتى يمتنع صدقه على غيرها " [23]، وهو ما يسمّيه "ديك" نقلا عن المتوكّل" الحدّ العام المحيل على وحدة من المجموعة الّتي يدلّ عليها الحدّ"[24]،والكليُّ ينقسم إلى خمسةٍ، الجنس والنوّع والفصل والخاصّة والعرض :

-الجنس:"ما صدق في جواب "ماهو" على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان"[25]

-النّوع:"ما صدق في جواب "ماهو" على كثيرين متّفقين بالحقيقة كإنسان"[26]

-الفصل:"جزء الماهية الصّادق عليها في وجواب أي "ماهو" كالنّاطق باعتبار ماهية الإنسان"[27]

-الخاصّة:"الكليُّ الخارج عن الماهيّة الخاصّ بها، كالضّاحك للإنسان"[28]

-العرض العام:"الكليُّ الخارج عن الماهية الصّادق عليها وعلى غيرها، كالمتحرّك للإنسان"[29]

فالمعرّف إذن كما يُقسّمه السّنوسي أربعة، الرّسم الناقص(التّعريف بالخاصّة)، والرّسم التّام (التّعريف بالخاصّة مع جنس من الأجناس)، والحدّ النّاقص (التّعريف بالفصل وحده أو مع الجنس البعيد)، والحدّ التّام (التّعريف بالفصل مع الجنس القريب أو مع ذكر أجزائه بالمطابقة) [30]، لهذا خلُص السّنوسي إلى أنّ الأسئلة بـ"ماهو" وإن كثرت فجوابها منحصر في ثلاثة أقسام بحسب الاستعمال: [31]

_جواب لا يكون إلاّ إذا كان لسؤالٍ عن واحد كليّ، ولا يكون حالة التّعدد وهو الجواب بالحد.

ـ جواب لا يكون إلا عند السّؤال عن متعدد عن كليّين مختلفي الحقيقة، أو شخصين، أو شخص وكليٍّ كذلك، ولا يكون عن مفرد وهو الجواب بالجنس.

ـ جواب يكون عن السّؤال عن مفرد شخصي، أو أشخاص متعدِّدة الحقيقة، أو صنف، أو أصناف كذلك وحدها، أو مع الشّخص أو الأشخاص المتّفق جميعها في حقيقة واحدة وهو الجواب بالنّوع الحقيقي.

ف" الجواب - يقول السّنوسي- على قدر الحاجة والضرورة، فإذا أُجيب السّائل بشيء يجهل حقيقته لم يضره أن يسأل عن حقيقته ثانيا، ويُجاب عن ذلك".(32)،وهو ماعُبِّر عنه بالوضع التّخابري للمتكلِّم والمخاطب، وضرورة احترامه لتتمّ عمليّة التّواصل، "فقد يُخطئ المتكلِّم في بعض الحالات في تقديره لمعلومات المخاطَب، فيضطرّ إلى تعديل وتزويد المخاطَب بما يحتاجه".(33)

2-**الجزئي:** هو" الحدّ الخاص المحيل على وحدة معينة من المجموعة الّتي يدلُّ عليها (34)، وهو قسمان، ما وُضع لمتشخّص في الخارج عن الذّهن كـ "زيد"، ويسمّى "علم شخص"، ومنه ما وُضع لحقيقة باعتبار تشخّصها في الذِّهن كـ"أسامة" ويسمّى "علم جنس"(35)، أمّا "الضّمائر والموصولات وأسماء الإشارة ونحوها فليست جزئية لأنّها في أصل وضعها عامّة عقلا، إنّما عرضت لها الجزئيّة عند الاستعمال بواسطة أمور صاحبتها" (36)، ُيقصد السّنوسي بالضمائر، الضّمائر الّتي حصرها النّحاة في ضمائر المتكلِّم وضمائر المخاطب وضمائر الغائب، أمّا الضّمائر عند المتوكِّل فهي ماذكره السّنوسي مضافا إليها ضمائر الإشارة (هذا، ذلك...)، وضمائر الاستفهام (من، ماذا، كيف أنّى..)، وضمائر الموصول (من....)، على اعتبارها حدودا قائمة الذّات يمكن أن تتعدّد وظائفها إذا ما قورنت مثلا بـ(هل والهمزة) في الاستفهام فإنّها مجرّد صُرُفات(أدوات) (37)، ومع أنّها حدود قائمة الذّات إلاّ أنّ التّداول ـما عبّر عنه السّنوسي بالاستعمال وقد ذكر هذا المصطلح(التداول) في سياقات أخرى(38) ـ هو ما يُوّجه دلالتها داخل السِّياق بواسطة أمور تصاحبها(قرائن)،وهذا ما أيّده المتوكِّل عند تفريقه بين نمطي

الإحالة، إحالة البناء وإحالة التّعيين[39]، في نحو قولك:"اشتريت كتابا"و"بدأت أقرأ ذلك الكتاب اليوم" قائلا:"لاتتمّ هذه الإحالة - يقصد إحالة التّعيين- إلا بعد أن تتمّ الإحالة الأولى (إحالة البناء)، فلا يمكن أن يُطلب من المخاطَب أن يتعرّف على ذات ما إلاّ بعد أن يكون قد أدرج هذه الذّات في نموذجه الذِّهني لتتم الإشارة إليها"[40]، فقولك:"هذا الرّجل "المحال عليه "الرّجل" لا "هذا"، أي العبارة المُحيلة هي "الرّجل"، ويتلخّص دور "هذا" في تسهيل الإحالة، مفاد ذلك أنّ المتكلِّم لا يحيل على ذاتٍ بالإشارة إليها ثم يصف هذه الذّات، وإنّما يُحيل مباشرةً على "رجل"ويشير إليه لتسهيل عملية التّعرف عليه، وكذلك الاسم الموصول لا يظهر إلاّ مع الحدِّ المحيل إحالة تعيين"[41].

إذن مصادر المعلومات الّتي يستخدمها المخاطب للتّعرف على ذات ما مُتعدِّدة يمكن حصرها في، مخزون المخاطب المعلوماتي العام، والخطاب السّابق (السِّياق اللّغوي)، والموقف التّخاطبي (السِّياق المقامي)، والعمليّة الاستدلاليّة، فهذه الملكات الخمس، الملكة اللّغوية، والملكة المعرفيّة، والملكة المنطقيّة، والملكة الإدراكيّة (الحسِّية)، والملكة الاجتماعيّة، تتفاعل قالبيا فيما بينها لكي تتمّ عملية التّواصل [42] القائمة على قاعدة معرفية، يرى السّنوسي أنّها كانت نِتاج عمليّات ذهنيّة كثيرة، وهو ما عبّر عنه المتوكِّل بإحالة البناء وإحالة التّعيين حسب ماتقدّم ذكره، فـ"لفظ المعرفة ـعند السّنوسي- يُطلق على أمرين، أحدهما إيضاح أمرٍ يُعقل بعد أن كان مجهولا كمن يرى الحِبرَ ويجهل ممّ يتركّب، إذا بُيِّن له حتّى عَلِمَه حسُن أن يُقال:" عرف الحِبرَ"، فهذه معرفة حتى حصول شيء كان قبل تلك المعرفة مجهولا عند العقل لا تعلم حقيقته، الثّاني خطور أمرٍ للعقل يعرف حقيقته إلاّ أنّه قد ذهل عنه، كمن عرف حقيقة الحبر ثمّ غفل عنه حتى لم يبق على ذكره شيء، فإنّه إذا سمع قائلا يقول: "الحبر" تحصّلت معرفته، لكن هذه المعرفة ليست معرفة شيء كان مجهولا عنده، وإنّما هو خطور بالبال لشيء كان العقل ذاهلا عنه لا جاهلا به، فكلُّ واحد من هذين المعنيين يُسمّى معرفةً.....، كما هي في

مُخاطبات النّاس في محاوراتهم ومبايعاتهم وغيرها، فإنّ كلّ واحد منهم يخُطر ببال صاحبه بذكر الاسم ما كان معروفا عنده ولم يكن حاضرا بفكره،..بالحد..،و بالمثال وهو التعريف بالشبه....، وباللّفظ المرادف..،فالشّيء لا يعرِّف نفسه وإلّا لزم أن يكون معلوما"[43]، وهنا يظهر دور الإحالة في عملية التواصل، فماذا يُقصد بالإحالة؟

الإحالة: " في نظرية النّحو الوظيفي تعدُّ الإحالة ذات طبيعة تداولية تقوم بين المتكلِّم والمخاطب في موقف تواصلي مُعيّن، ويستهدف بها المتكلِّم أن يحيل المخاطَب على ذاتٍ معيّنة بواسطة الحدِّ"[44]، ويبدو من خلال تعريف الحدِّ عند "ديك" -كما يذكر المتوكّل- وهو :" كلّ عبارة يمكن استعمالها للإحالة على ذات أو ذوات في عالم ما "[45] أنّ دور الحدِّ الإحالة على الذّات وعلى الذّوات المشاركة في الواقعة، بخلاف المحمول الدّال على الواقعة، فمثلا في قولك:"قابل خالد هندا في الحديقة "، "قابل" محمول"، و"خالد" و"هند" ذات مشاركة في الواقعة، و"في الحديقة" لاحق دالٌّ على الظّرف المكاني الّذي تحقّقت فيه الواقعة، يكون بذلك تعريفه (ديك) للحدِّ تعريفا واسعا يدخل فيه ما يدل على الذّوات وغير الذّوات (المحدود الاسميّة والصّفيّة والمصدريّة والحمليّة)، وبتوسّع مفهوم الحدِّ يتّسع مفهوم الإحالة كذلك، فيكون بالإمكان الحديث عن إحالة المصدر وإحالة الجملة، وقد يحيل الحدّ إلى ذات لا توصف في الواقع بل في الخيال (الغول، والعنقاء...) [46].

ولأنّ المفاد بالتّعريفات هي التّصورات، واللّفظ المتصوَّر قد يكون منفردا دالًّا على معنًى واحد، كإنسان، ورجل...، أو قد يكون مشتركًا يتعدّد مسمّاه فله أكثر من معنًى، كالعين المبصرة والعين الجاسوس والعين الجارية...، أو قد يكون مجازيًّا ممّا يتعدّد فيه المعنى لمسمًّى واحد، "فإنّ مسمّى اللّفظ - يقول السّنوسي – ما وُضع له اللّفظ وضعا حقيقيًّا لا يحتاج إلى قرينة، ومعنى اللّفظ ما يعنيه المتكلِّم باللّفظ كان مسمّى له وهو المعنى الحقيقي، أو غير

مسمّى له وبينه وبين مسمّاه علاقة وهو المعنى المجازي، أو لا علاقة وهو الغلط، فإنّ الّذي تعدّد في الأسد المعنى لا المسمّى، إذ مسمّاه واحد وهو الحيوان المفترس، والرّجل الشّجاع ليس مسمّى له، وإنّما هو معنًى يصحّ أن يُستعمل فيه معنى الأسد لعلاقة بينه وبين مسمّاه"(47)، أمّا "الغلط" فقد أشار إليه المتوكِّل أيضا بقوله:" لا يؤثِّر الخطأ في الإحالة في تركيب الجملة ولا في دلالتها، بل يظلّ محصورا في المعارف العامّة عن الواقع "(48)، كأن تقول: "زرت الأهرامات بالعراق"خطأً لأنّ الواقع يثبت لمصر الأهرامات فيُحيل عليها، وهذا ما حمل المتوكِّل على تصنيف طبيعة المحال عليه إلى: المحال عليه الأسطوري(خيال علمي)، والمحال عليه الواقعي (الأهرامات)، والمحال عليه الغائب(الضمائر)، والمحال عليه لنفس الذّات في عالم الواقع بأسماء مختلفة (المترادفات) نحو :"الأسد، والأسامة...)، والمحال عليه صورة ذهنية ثابتة يختلف دالها من لغة إلى أخرى، أو داخل اللغة الواحدة(اختلاف العشائر) (49)، أمّا عن السِّمات الإحالية بالإجمال فلا تعدو ثلاث ثنائيات حصرها المتوكِّل في، معرّف ومنكّر، ومطلق ومقيّد، وعامٌّ وخصٌّ، "تهمّ أولاها وثانيتها علاقة المتكلِّم بالمخاطب أثناء التّخاطب، وثالثتها طبيعة المحال عليه نفسه، من حيث عمومه وخصوصه، من حيث انتمائه إلى طبقة تشمله، أو تفرّدُه داخل هذه الطبقة"(50)، الأمر الذي خرج به السّنوسي بعد طول تأمّل قائلا :"اعلم أنّ كل معقولين لا بدّ أن يكون بينهما إحدى نسب أربع، وهي التّباين، والمساواة، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه".(51)

ثانيا الحجج:

ربّما يفضِّل السّنوسي تسميّتها بالحجج بدل القضايا الّتي يراها البيجوري الأنسب، لأنّ المفاد بالحجج هي التّصديقات وبالتّصديقات تُدحض الحجج عند المنازعات، والتّصورات سابقة على التّصديقات، ومبادئ الحجج هي القضايا(52)، فما القضيّة؟

- القضيّة: "اللّفظ المركّب المحتمل بالنّظر إلى ذاته فقط الصِّدق والكذب"(53)، فعلى اعتبار الصِّدق والكذب يخرج الإنشاء كالأوامر والنّواهي والنِّداء والاستفهام والتّمني فإنّها لا تحتمل صدقًا ولا كذبًا لذاتها، فإن احتملت شيئا منهما فبدلالة الالتزام(54) فمثلا:" اسقني" تقابل دلالةً :"أنا عطشان" على الإخبار"(55)، وقول خليل الله إبراهيم عليه السّلام في محاجّاته للنّمرود الذي يدّعي الرّبوبيّة، ونفيها عنه، وإثباتها لله تعالى وتفرّده بها في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥٨﴾﴾ البقرة: ٢٥٨، على الأمر التّعجيزي، لأنّ هذا الدّليل -يقول السّنوسي- بالقياس في قوّة قوله : "أنت لا تقدر أن تأتي بالشّمس من المغرب، وكلّ من لا يقدر أن يأتي بالشمس من المغرب فليس بربٍّ"(56)، إذن الجمل الخبريّة هي الوحيدة ما يمثّل القضيّة عند السّنوسي، وهو ما يؤيِّده المتوكِّل بقوله" تضمّن الجملة لقضية وبالتّالي لوجه قضوي ممكن حين تكون الجملة خبريّة، أمّا الجمل الأمرية (أو الاستفهامية) فلا قضية فيها، ولا تتضمّن إلا حملا"(57) أي إسنادا.

ولأنّ القضايا قِوام الحجاج كمّا بيّنه السّنوسي، يرى المتوكِّل أنّ "طبقة القضيّة لا تتضمّنها كلُّ أصناف الجمل، وإنّما تتضمّنها الجمل الخبرية الواردة في خطاب من النّمط الذّاتي، وليس محطًّا للاستغراب أن تخلو جمل السّرد والوصف الموضوعيين من مواقف المتكلِّم، وحين نجد في موقع ما من الخطاب عبارة من العبارات الّتي تنمّ عن موقف المتكلّم من فحوى خطابه، فإنّ ذلك مؤشر للانتقال من نمط خطابي إلى نمط خطابي آخر، من سرد أو وصف موضوعي إلى سرد أو وصف ذاتي"(58)، وفيما يخص الوظائف التّداوليّة الدّاخليّة(59) (المحور والبؤرة (الجديد والمقابلة)) يرى المتوكِّل "أنّ إسناد فروع وظيفة البؤرة يخضع لنمط الخطاب الّذي تشكل الجملة أحد مكوِّناته، يلاحظ بوجه عام أنّ كلتا البؤرتين يمكن أن تردا في جميع أنماط

الخطابات حسب المقام والسِّياق، في حين أنّ المقابلة ترد في الخطاب الذّاتي دون الخطاب الموضوعي، معنى ذلك أنّ الجمل الّتي تُكوِّن وحدات خطاب سردي أو وصفي موضوعيين لا يمكن أن تتضمّن إلّا بؤرة الجديد، ويُفسّر إقصاء بؤرة المقابلة من هذا النّمط الخطابي أنّ هذه الوظيفة تقتضي، باعتبارها الوظيفة الّتي تُسند إلى المكوِّن (محمول، حد، حمل كامل) الحامل للمعلومة المتنازع في ورودها، تواجد متخاطبين فعليين يتحاجان وذلك مالا يتلاءم وطبيعة الخطاب السّردي أو الوصفي المستلزم فيه الموضوعيّة وانمحاء المتخاطبين"[60].

أنواع القضيّة:

صنّف السّنوسي القضايا من حيث المكوِّنات، ومن حيث الكيف (الإيجاب والسّلب)، ومن حيث الحكم العقلي (الموجّهات)، وعلى الاعتبار الذِّهني، أمّا من حيث الكيف فتقسّم إلى[61]:

1-القضيّة المعدولة :"أن يكون فيها سلب حكم بنسبته مع ما أضيف إليه إيجابا أو سلبا إلى الموضوع، كقولك:"زيد هو لا قائم "،و"زيد ليس هو لا قائم".

2-القضيّة المحصّلة: أن لا يكون فيها ذلك، كقولك :"زيد هو عالم"، و"زيد ليس هو بعالم"، و"حقيقة التّحصيل أن يكون المحمول وهو ما بعد الرّابطة ليس سلبيا والعدول أن يكون سلبيا".[62]

وعلى الاعتبار الذِّهني تُقسّم القضيّة إلى[63]:

1-القضيّة الخارجيّة: وهي:" ما اعتبر في صدق عنوانها وجود موضوعها في أحد الأزمنة الثلاثة، كقولك:"كل إنسان كاتب".

2-القضيّة الحقيقيّة: وهي: "ما اعتبر فيها تقدير وجوده وإن لم يوجد في زمن من الأزمنة الثلاثة، "كقولك :"العنقاء طائر"، لأنّه لا وجود له الآن.

3-القضيّة الذهنيّة: ليست بحقيقية ولا خارجية، كقولنا:" شريك الإله ممتنع" فهي قسم ثالث.

ومن حيث المكوِّنات يمكن تقسيم القضيّة إلى :

1- القضيّة الحمليّة: يُعرِّفها السّنوسي قائلا:"ما تركّبت من مفردين وما في قوّتهما، كقولك:"زيد قائم"، "وزيد قام أبوه"(64)، فإنّه في قوّة قولك:"زيد قائم الأب، أو قام أبو زيد"، وكذلك قولك: "عمرو ضاحك "وضحك عمرو"(65)، وإطلاق السّنوسي مصطلح القوّة - وهو مصطلح كثيرًا ما ردّده في مؤلّفه محطّ البحث - على الدّلالة المتساوية لأكثر من تركيب مع التّمثيل لها من المسائل التي ركّز عليها الوظيفيّون أبحاثهم، فها هو ذا المتوكِّل يعطي تمثيلا للقوّة الإنجازيّة، ف"حين يُميّز داخل نظريّة لسانيّة بين القوّة الإنجازيّة الأصل والقوّة الإنجازيّة المستلزمة يصبح لزامًا عليها أن تُمثّل لهما في جهازها الواصف ضمن الخصائص التّداوليّة للعبارة.يمكن إرجاع آليّات التّمثيل المقترحة في هذا الباب إلى آليتين، يمكن أن نسمِّيهما "التّمثيل المساوي" والتّمثيل الموازي"" (66)، وقد مرّ بنا في تعريف السّنوسي للقضيّة أنّ الإنشاء كالأوامر والنّواهي والنِداء والاستفهام والتّمني لا تُعدّ قضايا، لأنّها لا تحتمل صدقًا ولا كذبًا لذاتها، فإن احتملت شيئا منهما فبدلالة الالتزام(67)، فمثلا:" اسقني" تُقابل دلالةً :"أنا عطشان" على الإخبار"(68)، أي الإنشاء إذا جيء به في المحاجاة فإنّه يؤوّل إلى إخبار (إنكار، تعجيز...)، وهو المراد بالقوّة الإنجازيّة المستلزمة الّتي يُمثّل لها تمثيلا موازيًا لعدم تطابق المعنى مع سطح العبارة (69)، أمّا الدلالة الحرفيّة التي تتساوى مع القوّة الإنجازيّة الأصل -كما مثّل لها السّنوسي في تعريفه للقضيّة الحمليّة – على سطح العبارة فيُمثّل لها تمثيلا متساويًا(70).

والملاحظ أيضًا من خلال تعريف السّنوسي للقضيّة الحمليّة، أنّ المراد بالمفرد -كما يرى السّنوسي- "ما يضادّ الجملة لا ما يضادّ المركّب، وإلاّ كان "قائم الأب، وقام أبو زيد "غير مفردين، بل مركّبين لأنّ جزءهما يدلّ على جزء معناهما، لكنّهما لمّا كانا غير حمليّتين صحّ أن يسمّيا مفردين في اصطلاح النّحويين "(71)، لهذا فالقضيّة الحمليّة هي الجملة الخبريّة الّتي تحوي

حملا واحدا، وهي الّتي يرى المتوكِّل تسميتها بالجملة البسيطة (على أن يكون محمولها أصليًّا غير مشتق) [72]، ومتضمِّنة لإخبار، والمخوّلة الوحيدة للقيام بوظيفة التّقييد، فهي أساس اشتقاق الجمل[73] ، نحو قولك:"رأيت طفلا يشبه القمر" يحوي تقييدا واصفا للطفل مباشرا، أمّا قولك:"رأيت طفلا هل رأيت القمر؟"، لم يُقيّد بالاستفهام وإنّما بقوّته الإنجازية أي بتأوّل (كالقمر)، ولأهميّة القضيّة الحمليّة وصلتها المباشرة بالدّرس اللّغوي الحديث، سيأتي التّفصيل في مكوِّناتها لاحقا .

2- القضيّة الشّرطيّة: يرى السّنوسي أنّها "ما تركّبت من قضيّتين"[74]، ومثالها :"كلّما كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود... تركبت من قولنا :"الشّمس طالعة"، وقولنا:"النّهار موجود"، وهما قضيتّان قبل ربطهما بالشرط[75]، ولمّا كانت القضيّتان اللّتان تركّبت منهما الشّرطية تارة يُحكم بينهما بالصّحبة، بمعنى أنّه متى صدقت الأولى منهما صدقت الثّانية، وتارة يُحكم بينهما بالعناد، إمّا في الثبوت وإمّا في النّفي، وإمّا فيهما، انقسمت الشرطية لذلك إلى[76]:

1-القضيّة الشرطية المتّصلة:" ماحكم فيها بصحبة إحدى القضيتين للأخرى"[77]، وهي إمّا لزوميّة أو اتفاقيّة، ويسمّى الشّرط فيهما مُقدّما والجواب تاليًا:

(أ)الشّرطيّة المتّصلة اللّزوميّة: "إن كانت الصّحبة لموجِب، ككون إحدى القضيتين سببا للأخرى، أو مسبّبا عنها، أو اشتركا في سبب واحد كقولك :"إن كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود"، وعكسه، وكقولك:"إن كان النّهار موجودا فالكواكب خفيّة"[78]، سواء أ كان السّبب عقلاً كقولك:"كلّما كان هذا إنسانا، كان حيوانا"، أم شرعًا كقولك :" كلّما زالت الشّمس، دخل وقت الظهر"، أم عادةً كقولك:"كلّما لم يكن ماء لم يكن نبات"[79] من الكون العام، ولأنّ الشّرط لا بدّ فيه من ترتيب خاص لعناصره حتّى يُؤدِّي وظيفة التّقييد، أي تقييد المقدّم (الشرط) للتّالي(الجواب)، فإنّ الإخلال بهذا التّرتيب وفق مبدأ التّرتيب العاكس إذ "تخضع المكوِّنات -كما لاحظ المتوكِّل وغيره- لمبدإ التّرتيب العاكس حين يرد

ترتيبها عاكسا بكيفيّة من الكيفيّات للفحوى الدّلالي للعبارة الّتي تتضمّنها، ويظهر هذا المبدأ في الجملة الشّرطية الّتي تنزع -حسب ما أشار إليه كَرينبركَ - إلى أن تتقدم الجملة الرئيسيّة نحو :"إذا أردت أن تنجح وجب أن تجتهد"، أو " من اجتهد نجح"، والفرق واضح بين هاتين الجملتين وبين قولنا:"وجب أن تجتهد إذا أردت أن تنجح"، و" نجح من اجتهد".[80]

(ب)الشّرطيّة المتّصلة الاتفاقيّة: " إن كانت الصّحبة بين القضيتين في الصِّدق بغير مُوجب كقولك :"إن كانت الشّمس طالعة، كان الإنسان ناطقا"[81]، أي اتّفق أن صدقت إحداهما مع صدق الأخرى في الوجود عقلا، أو شرعا، أو عادة إذ لاعلاقة بينهما أصلا، و"مثل هذا موجود كثيرا كقوله تعالى ﴿قُل لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡۖ﴾ آل عمران: ١٥٤، وكقوله عليه الصّلاة والسّلام في صهيب رضي الله تعالى عنه :"لو لم يخف الله لم يعصه"، وهو كثير في كتاب الله العزيز وفي الكلام في مخاطبة الناس "[82].

2-القضيّة الشّرطية المنفصلة:"ما حكم فيها بالتّنافر بين القضيّتين، فإن كانت في الصِّدق والكذب معا

سمِيت منفصلة حقيقة، وهي مركبة من النّقيضين كقولك: "إمّا أن يكون الموجود قديمًا، وإمّا أن يكون حادثًا"[83]

ومن حيث الحكم العقلي تنقسم القضايا الموجّهات إلى قسمين، الضروريات (الفعليّات[84]) والممكنات متقابلة، والدّوام والمطلقات متقابلة [85]، ومجموعها كما أحصاها السّنوسي :" تسعة عشر، كلّها -يقول السّنوسي -مستعملة محتاج إليها، إلا أنّها لا تسمّى في الاصطلاح موجّهة إلا عند التّصريح باللّفظ الدّال على كيفية النسبة"[86]، أي بوجود وحدات معجميّة دالة على مادة القضيّة نحو "دائما، بالضرورة، لا بالضرورة، وقتا ما، حين، مادام، كل، بعض، لا شيء، يجب، ينبغي، يبدو...)، وسيأتي تصنيف المتوكِّل لتلك الدّوال[87] عند الحديث عن الجهة أحد عناصر القضيّة، أمّا الضروريّات المطلقة والمقيّدة بغير محمول فهي[88]:

1- الضّرورية المطلقة: "وهي ما يجب محمولها لموضوعها ما دامت ذاته، كقولنا :"كل إنسان حيوان بالضرورة".

2-المشروطة العامّة: "وهي ما يجب محمولها لموضوعها ما دام موصوفا بالوصف الّذي عُبِّر به عنه، من غير تقييد بنفي الدّوام"، كقولنا :"كلّ كاتب متحرِّك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا".

3-المشروطة الخاصّة: وهي مثل المشروطة العامّة لكن مع التّقييد بنفي الدّوام، بحسب ذات الموضوع عند تجرّده من الوصف الّذي قُيِّدت به الضّرورة، كقولنا :"كلّ كاتب متحرِّك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما".

4-الوقتيّة المطلقة: وهي ما يجب محمولها لموضوعها في وقت معين من غير تقييد بعدم الدّوام، كقولنا :"كلّ كاتب متحرِّك الأصابع وقت الكّتابة".

5-الوقتيّة:" وهي ما يجب محمولها لموضوعها في وقت معين إن قُيِّدت بعدم الدّوام باعتبار ذات الموضوع عند مفارقة الوقت المعيّن [89]:"كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت الكّتابة لا دائما".

6- منتشرة مطلقة: كالوقتية إلّا أنّ الوقت فيها غير مُعيّن موصوفة بالإطلاق، نحو قولك:"كلّ إنسان ميِّت بالضرورة وقتا ما"

7-منتشرة: كالوقتية إلّا أنّ الوقت فيها غير مُعيّن، وغير موصوفة بالإطلاق، نحو قولك: "كلّ إنسان ميِّت بالضّرورة وقتا ما لا دائما".

"أمّا الدّوام مطلقها ومقيّدها فيضمّ ثلاث قضايا"[90] :

1-الدّائمة المطلقة:" وهي مايدوم محمولها لموضوعها بحسب ذاته، كقولنا:" من جوزي بدخول الجنّة، فهو منعّمٌ دائما"[91].

2-العرفية العامّة:" إن دام المحمول بدوام الوصف الّذي عُبِّر به عن الموضوع، من غير تقييد بنفي الدّوام بحسب الذّات" نحو :"كلّ إنسان ميِّت"بالإطلاق العام[92].

3-العرفيّة الخاصّة:" إن دام المحمول بدوام الوصف الّذي عُبِّر به عن الموضوع، بتقييدٍ بنفي الدّوام بحسب الذّات"(93) نحو:"كل إنسان ميّت لا دائمًا".

أمّا الممكنات في مقابل الضّروريّات فيدخل فيها خمس قضايا:

1-الممكنة العامّة: هي "الّتي أريد بها أنّ نسبتها غير ممتنعة أعمّ من أن تكون نسبتها ضروريّة أو دائمة أو غيرها"(94)، كقولنا :"كل إنسان كاتب" بالإمكان العام، أو "لا شيء من الإنسان بكاتب"بالإمكان العام، وكقولنا:"كلّ إنسان حيوان"بالإمكان العام.

2-الممكنة الخاصّة: هي" الّتي أريد بها أنّ نسبتها غير ممتنعة، ونقيض نسبتها أيضا غير ممتنع، فلا ضرورة فيهما معا، بل كلا النِّسبتين أمر ممكن ثبوته ونفيه، كقولنا :"كل إنسان كاتب"بالإمكان الخاص"(95).

3-الممكنة الوقتيّة: هي"الّتي قُيِّد إمكانها بوقت معين، كقولنا:"كلّ إنسان فهو حي بالإمكان العام وقت مفارقة الرّوح له".

4-الممكنة الدّائمة:"الّتي قُيِّد إمكانها بالدّوام، كقولنا:"كلّ جرم فهو معدوم بالإمكان دائما".

5-الممكنة الحينيّة: "الّتي قُيِّد إمكانها بحين وصف الموضوع، كقولنا :"كل آكل للفتات له عادة، فهو جائع بالإمكان حين هو آكل"(96).

أمّا المطلقات الّتي هي مقابلة للدّوام فيدخل فيها أربع قضايا:

1-المطلقة: هي "الّتي أُريد بها مجرّد كون نسبتها فعليّة، من غير تعرّض لضرورة ولا لدوام ولا لسلبهما، "(97) كقولنا :"كل إنسان فهو ميِّت"بالإطلاق العام.

2-الوجوديّة اللاّدائمة: مثل المطلقة في إرادة أنّ النِّسبة فعلية مع التّعرّض لنفي دوامها(98) كقولنا:"كل إنسان فهو ميِّت لا دائما".

3-الوجوديّة اللاّضرورية:مثل المطلقة أيضا مع التّعرض لكون النِّسبة غير ضرورية، أو غير واجبة عقلا، كقولنا في المثال بعينه (99) "كل إنسان فهو ميِّت لا بالضرورة".

4-الحينيّة المطلقة: هي الّتي قُيِّد إطلاقها، أي نسبتها الفعليّة بحين وصف الموضوع[100]، كقولنا: كل كاتب فهو متحرِّك الأصابع بالإطلاق حين هو كاتب".

هذه الموجّهات يقسّمها السّنوسي إلى بسيطة، "وهي ما ليس في آخرها التّقييد بنفي الدّوام، أو نفي الضرورة، أو خصوص الإمكان، وإلى مركّبة وهي ما فيها التّقييد بأحد الثّلاثة، ونفي الدّوام يدلّ على مطلقة عامّة، ونفي الضّرورة يدلّ على ممكنة عامّة، والإمكان الخاصّ يدلّ على ممكنتين عامّتين، فكلّ مركّبة فيها موجّهتان،متّفقتان في الكم، مختلفتان في الكيف"[101]، والموجّهة الواحدة تحمل حملا واحدا، وبذلك تكون المركّبة منها تحوي حملين كما يرى المتوكِّل في المركّبة، وهي:"كلّ جملة كان أحد حدودها جملة، أو كان أحد حدودها يتضمّن جملة"[102]، والجملة المركّبة تشكِّل نوعا من الجمل المعقّدة التي تتضمّن أكثر من حمل واحد كما لاحظ المتوكِّل، والتي تحدّد في مقابل الجمل البسيطة التي تُقابل القضيّة الحمليّة كما مرّ بيانه، والتي تتفرع بدورها إلى جملة مشتقة وجملة مركّبة وجملة كبرى على اعتبار أنّ المحمول في الجملة البسيطة غير مشتق[103].

مكوِّنات القضيّة الحمليّة: تتكوّن القضية الحمليّة من:

أ-المحمول: وهو المحكوم به في القضيّة[104]، نحو "قام" وقائم " في قولك:"زيد قائم" و"قام زيد"، ويبدو أنّ السّنوسي قد ركّز في مختصره على المحمول الغير فعلي دون المحمول الفعلي الّذي أشار إليهما المتوكِّل بشكل دقيق، مميِّزا بينهما وبين خصائصهما، فالمحمول الفعلي معلوم وهو الفعل، أمّا المحمول الغير الفعلي فهو الخبر، وكلّ محمول ينتمي إلى مقولة الاسم أو مقولة الصِّفة أو مقولة الظّرف[105]، نحو:" بكر طفلٌ صغيرٌ"، و" بكر نائمٌ"، و"بكر في الغرفة".

ب-الموضوع: وهو المحكوم عليه في القضيّة[106]، فلو قلت: "كلّ إنسان حيوان أو بعض الحيوان إنسان، فإنّ "الإنسان" في المثال الأوّل، و"الحيوان" في المثال الثّاني هما الموضوع إذ عليهما وقع

الحكم"[107] في القضايا المسورة، أي الّتي يدخل على موضوعها السّور[108]، والسّور كما يرى السّنوسي " اللّفظ الدّال على كمّيّة الأفراد، ولمّا كان المقصود من القضيّة الحملية أن يُحكم بحقيقة محمولها على ماصدق عليه موضوعها من متعدِّد أو متّحد، لا أن يُحكم بأفراد المحمول على الموضوع، كان الجواب في السّور أن يدخل على ماله أفراد يصح أن تكون مقصودة بالحكم وهو الموضوع الكلي، فإذا دخل السّور على ماله أفراد إلاّ أنّها غير مقصودة في الحكم، وهو المحمول الكلي، أو دخل على مالا أفراد له أصلا وهو الجزئي موضوعا كان أو محمولا، فقد انحرف السّور عن موضعه اللاّئق به، ووجب أن تسمّى القضيّة التي انحرف السّور فيها عن محلِّه منحرفة[109]،وعدد ما يُتصوّر في ذلك من القضايا مائة واثنتا عشرة قضية"[110]، ومعنى انحراف السّور عن موضعه خروجه عن التّداول الذي عبّر عنه السّنوسي هنا بـ"كان الواجب في السّور..."، فلا يُقال مثلا:"ليس كلّ زيد بعض عمرو"[111]، فـ"زيد "و"عمرو" ممّا لا يقبل السّور إلّا في سياقات خاصّة، كأن يقال :" كلّ زيد في القسم ناجح"، على أن يتعدّد اسم "زيد في القسم (أكثر من واحد).

أمّا عن "الموضوع" في القضايا الغير مسورة من مثل :"زيد قائم "،أو"قائم زيد"، فـ"زيد الموضوع قدّمته أو أخّرته لأنّه المحكوم عليه، و"قائم"هو المحمول تقدّم أو تأخر لأنه المحكوم به"[112]، وهو الأمر الّذي لاحظه المتوكِّل في"المكوِّن المتصدِّر في التّراكيب من قبيل: "الضيوف قدموا"، فهو أجدر-على لسان المتوكِّل- أن يُعدَّ مبتدأً من أن يُعدَّ فاعلا... لأنّ المكوِّن المتصدِّر مكوِّن خارجيٌّ، يدلّ على ذلك إمكان وروده من قبيل الأدوات الصّدور بخلاف غيره (الضيوف هل قدموا ؟، الضيوف إن قدموا استقبلناهم بحفاوة...)،أمّا الفعل والضّمير فيشكِّلان جملة قائمة الذّات... وربّما كان هذا سمة للعربيّة الفصيحة المعاصرة...فانتقل من مكوِّن خارجي إلى حدِّ فاعل، وأصبح الضّمير الفاعل بفعل انزلاق المبتدإ وأخذه الوظيفة الفاعل مجرّد علامة مطابقة"[113]، والرّأي عندي أن يُعدَّ "الضيوف" فاعلا مُقدّما للاهتمام على

رأي النّحاة، وأن يُسمّى مسندا إليه أي موضوعًا حتّى يزول مثل هذا الإشكال، فكلٌّ من الفاعل والمبتدإ مسند إليه.

ج-**الرّابط**: يحصره السّنوسي في "اللّفظ الدّال على النِّسبة بين المحمول والموضوع"(114)، وكل قضيّة لابدّ فيها من حصول ربط بين طرفيها، سواءً أكانت حمليّة أم شرطيّة(115)، فلفظة هو" في قولك:"زيد هو قائم" يرى السّنوسي تسميتِها رابطة، "لأنّه لا معنًى لها إلاّ الدّلالة على نسبة المحمول إلى الموضوع بالإيجاب أو السّلب، إلا أنّ هذه الرابطة – في رأي السّنوسي -كثيرا ما تُحذف في اللّغة العربية(116) اكتفاءً بالإعراب والرّبط اللّفظي، وتسمى الحمليّة عند حذف الرّابطة ثنائية، وعند التّصريح بها ثلاثية، وعند التّصريح معها بالجهة رباعية، ولا تسمى عند التّصريح مع ذلك بالسّور(117) خماسية، إذ ليس معنى السّور لازما في القضايا، بدليل أن الشّخصية(118) لا تقبل معنى السّور بخلاف معنى الجهة ومعنى الرّابطة، فإنّهما لازمان لكلِّ قضية، كموضوعها ومحمولها"(119)، فاللّغة العربيّة إذن تُعبِّر عن الرّابط لفظًا كما تمّ بيانه (هو)، وأحيانا اكتفاءً بالإعراب والرّبط اللّفظي (التّطابق)، لهذا صنّف د.تمّام حسّان الرّبط من القرائن اللّفظيّة(120) المسهمة في التّعليق بوصفه معنًى شاملا لأصناف الرّبط،، أمّا الرّبط عند المتوكِّل فيلمسه في "علاقة التّطابق في العربية الفصحى كما هو معلوم بين المحمول والموضوع فاعله بغضِّ النّظر عن وظيفة هذا الموضوع الدّلاليّة ووظيفته التّداوليّة، ويتمّ التّطابق بالنّظر إلى الشّخص والجنس دون العدد (حضر الضّيف، حضر الضّيفان، حضر الضّيوف)،فمثلا يرى المتوكِّل "إمكان اعتبار الضّمير في التّراكيب الاشتغالية الّتي من قبيل "هندا عشقها خالد" مجرد علامة تطابق بين الفعل والمفعول به المتقدم عليه - المشتغل عنه في اصطلاح النّحاة - على اعتبار أنّ هذا المكوِّن مبتدأ خضع لظاهرة الامتصاص داخل الحمل"(121)،ف"هندًا" وظيفتها الدّلالية "مفعول به "، أمّا وظيفيًا(تداوليًّا) فوظيفتها "مسند إليه".

د-الجهة: وهي "اللّفظ الدّال على كيفية النِّسبة"[122] بالضّرورة أو بالدّوام مطلقين أو مقيّدين بغير المحمول أو مقابليهما كذلك (الضروريّات والممكنات متقابلة، والمطلقات والدّوام متقابلة)،والقضيّة عند السّنوسي لا تسمّى في الاصطلاح موجّهة، إلاّ عند التّصريح باللّفظ الدّال على كيفية النِّسبة الّذي قد يكون موافقا لمادة القضيّة، وهي كيفية نسبتها في نفس الأمر فتكون القضيّة الموجّهة صادقة، كقولنا :"الله تعالى عالم بالضرورة"، أو كاذبة كقولنا :"المؤمن مخلّد في الجنة بالضرورة "[123]، فاللّغة العربيّة كغيرها من اللّغات تسخر لتحقيق الجهة وسائل لغوية مختلفة، فـ"بالضرورة" لفظ دال على الجهة، وهي الصِّفة الّتي تربط الموضوع(الله تعالى، والمؤمن) بالمحمول (عالم، ومخلد...) وما يحاكيها وظيفةً، وعليه صنّف المتوكِّل الوسائل اللّغوية المُعينة على تحديد الجهة إلى وسائل معجمية، فترد في شكل لواحق ظرفية[124] (ظرف، جمل...)، وإلى وسائل نحوية تكون إمّا أدوات (إنَّ، قد...)، أو لواصق فعلية كنوني التوكيد، أو صيغا كصيغ التّعجب[125]، أو أفعالا معلومة (يستطيع، يجب، ينبغي...)[126].

قد يُعوّض الفعل الوجهي بلاحق من معناه، فـ"أظنّ" مثلا يُعوّض بـ"في نظري"، وهذه العمليّة غير ممكنة في الاستعمال الوصفي لهذه الأفعال، فلا يمكن مثلا تعويض "يظنّ" في قولك:"يظنّ بكر أنّ خالدا سينجح في مهمّته" بـ"في نظري..."، وعلى هذا الاعتبار لا يجوز توارد"ظنّ" واللاّحق الوجهي في الجملة نفسها لتحقيق وجهيّة الفعل"ظنّ"، أي:"في نظري... أظن"،وإلّا كان حشوًا ومصدر تناقض[127]، أمّا عن نفي الفعل الوجهي فيرى المتوكِّل أنّ نفيه"نفيا ضعيفا للفحوى القضوي حيث تترادف:"لا أظنّ أنّ بكرا يكتب الشِّعر، و"أظنّ أنّ بكرا يكتب الشِّعر"، ترادفا شبه تام، المنفي في الجملتين معا الفحوى القضوي (كتابة بكر الشِّعر)، أي الاحتمالان (الكتابة وعدمها) واردان، إلاّ أنّ نفيه في الجملة الأولى(أظنّ...) أضعف منه في الجملة الثّانية (لا أظنّ...)،هذه الخاصية غير واردة حين يُستعمل الفعل "ظنّ"استعمالا وصفيًّا[128]، فلا ترادف بين (لا يظنّ...ويظنّ) دليله التّعقيب الإضرابي (لاأظنّ بكرا يكتب

الشِّعر، إنّما يؤلف قصصا)[129]، وعليه كانت القضيّة الممكنة التي تحمل في طيّاتها معنى الإثبات والنّفي معا قضيّة مركّبة معنويًّا إن صحّ التّعبير، سواءً وافق الفعل الوجهي فيها القضيّة أم خالفها (أظنّ=(+)أي موافق) أو(-)أي مخالف)، ولاأظنّ=(+)أي مخالف أو(-) أي موافق)،وما بقي من الموجّهات يُعدُّ من البسائط عند السّنوسي، "وإنّما كانت الممكنة الخاصّة[130] مركّبةً - يقول السّنوسي - لأنّها دلّت على أنّ نسبة ثبوت محمولها لموضوعها ممكن، ونسبة نفيه عنه ممكن، ففيها إذن ممكنتان عامّتان، وأمّا البسائط فمابقي من الموجّهات وهي اثنتا عشرة، وهي الّتي ذكرنا -على لسان السّنوسي- التّناقض بينها، وكلّ واحدة منها لا تتعرّض إلا لبيان جهة نسبتها الموافقة فقط بخلاف المركّبات، فإنّها تتعرّض لجهة نسبتها الموافقة، ولجهة نسبتها المخالفة، ففي كلِّ موجّهةٍ مركّبةٍ موجّهتان، موجبة وسالبة إحداهما موافقة لكيفها المصرّح به فيها، والأخرى مخالفة لكيفها المصرّح به فيها"[131].

إذن معنى الجهة عند السّنوسي الوجوب أو الاستحالة أو الجواز، وهي أقسام الحكم العقلي المتفرِّعة عنه[132]، أمّا الجهة عند المتوكِّل فتتمثّل في الجهتين السّوريتين، الاستغراق والاستمرار، وتحقّق أيضا عنده في مفهوم الوجه الّذي يُحدَّد في النّحو الوظيفي بأنّه" ما يُعبِّر عن موقف المتكلِّم، من العلاقة الّتي تربط بين تحقق الواقعة وأحد المشاركين فيها(علاقة قدرة..، علاقة وجوب..)، ومن تحقّق العلاقة نفسها بالنّظر لمعارفه عن أنماط الوقائع وما يضبط تحققها من قواعد اجتماعيّة وشرعيّة وغيرها، ومن صدق أو كذب القضيّة الّتي يتضمنها خطابه"[133]، هذه الوجوه يمكن أن ترد في أية طبقة من طبقات الجملة، أي هناك وجه محمولي وهو الوجه المتّصل دلالةً بالمحمول (الفعل) نحو :"يستطيع خالد أن يؤلف قصة"، فالاستطاعة واقعة على فعل التّأليف، ووجه حملي وهو ما يدخل على الجملة بكل عناصرها، كدخول الوجوب على الجملة بعد "يجب أن"في قولك :"يجب أن تراجع دروسك قبل الامتحان"، ووجه قضوي[134] يبيِّن موقف المتكلم من القضيّة نحو:"أظنّ أنّ الامتحان سيكون

سهلا"، ولا يمكن لهذا القبيل من الجمل أن يُعدَّ جملةً مركّبة، نواتها الفعل الوجهي (أظنّ...) والمحمول الّذي يواكبه، فهذا الضّرب من الجمل البسيطة مكوّنٌ من قضيّة واحدة، أي حمل واحد، ومحمول واحد، وفعل وجهي محمولي وحملي وقضوي[135].

الملاحظ أنّ الجهة عند المتوكِّل على مصطلحين، الجهة والوجه إذا تعلق الأمر بالمخصِّص الحملي الّذي يحوي الجهة (الاستغراق(جلس يؤلِّف..) والاستمرار(مازال...))، والزمن، والوجه (يجب ينبغي، يجوز، يمُنع...)، وعلى مصطلح واحد هو "الوجه" إذا تعلّق الأمر بالمخصِّص القضوي الّذي يحوي الوجوه الثلاثة، الوجه المعرفي، والوجه الإرادي، والوجه المرجعي"[136]،لهذا صنّف المتوكِّل الجهات المتحقّقة صرفيًّا في اللّغة على شكل التّقابلات الآتي ذكرها:

1-وسائل صرفية للدّلالة على السِّمات الدّاخليّة المرحليّة التّالية، تامٌّ(رَسَمَ...)، غير تامٍّ (شروع(شرع يكتب... مقاربة(أوشك أن يصل.....، دخول في الواقعة (لمّا يصل))[137].

2- وسائل صرفيّة للدّلالة على السِّمات الخارجيّة السّورية، وهي "مستمر(مازال...)، ومستغرق (كل..)، وترصد عبارات ظرفيّة :"تدريجيًّا، كالعادة، مرارا وتكرارا[138]،ولقد فصّل السّنوسي القول في معنى السّور، فسور السّلب الكلي "لاشيء ولا واحد" وما في معناهما كقولك:"لاشيء من الجرم بقديم، ولاشيء من الجائز بغني عن الفاعل"، ونحو ما في الحديث :"لاشخص أغير من الله"[139]، وسور الإيجاب الجزئي "بعض وواحد" كقولك:"بعض الذّات جرم، وواحد من الصفات عرض"، وسور السلب الجزئي "ليس كل "، و"بعض.. ليس"، و"ليس... بعض" نحو قولك:"ليس كل حيوان إنسانا"، وبعض الحيوان ليس إنسانا، وليس بعض الحيوان إنسانا"،وقد يستعمل هذا الأخير للسّلب الكلي كقولك:"ليس بعض الحيوان حجرا"، أي "لاشيء من بعاضه بحجر"، وسور الإيجاب الكلِّي في المتّصلة "كلّما ومهما"، وفي المنفصلة "دائمًا"، وسور السّلب

الكلي فيهما "ليس ألبتة"، وسور الإيجاب الجزئي "قد يكون"، وسور السّلب الجزئي "ليس كلما"، و"ليس دائما" و"قد لا يكون"، والإهمال بإطلاق "إن" و"لو"و"إذا" في المتصلة، وإما في المنفصلة، نحو قولك في الموجبة المتّصلة: "إذا كان الشّيء حيوانا كان إنسانا "وفي السّالبة المتّصلة:" ليس إذا كان الشّيء حيوانا كان إنسانا، أمّا في الموجبة المنفصلة فمثالها قولك:"إمّا أن يكون الشّيء حيوانا، وإمّا أن يكون إنسانا" وفي السّالبة المنفصلة قولك"ليس إمّا أن يكون الشّيء حيوانا، وإمّا أن يكون إنسانا"،والمقصود بالإهمال عدم الاستعمال.[140]

هذه إذن أبرز السِّمات التّداوليّة في منهج السّنوسي في مختصره، التّي وافقت كثيرا أفكار الوظيفيين المحدثين من مثل المتوكِّل في تحليله لعناصر الجملة (الحد، الإحالة، القضيّة، القوّة الإنجازيّة الأصل والمستلزمة..وهلم جرّا) الّتي نرجو من خلالها، أن نكون قد أصّلنا للمنهج الوظيفي في فكر السّنوسي في هذا المؤلّف.

قائمة المصادر والمراجع:

- السّنوسي محمد بن يوسف شرح المختصر في علم المنطق السّنوسي حاشية إبراهيم البيجوري، الطّبعة الأولى، مطبعة التّقدم العلميّة (مصر)، 1321هـ.

- العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ب.ط، دار الريّان للتّراث، 1986.

- المتوكِّل أحمد، آفاق جديدة في نظريّة النّحو الوظيفي،الطّبعة الأولى، دار الهلال العربيّة، 1993.

- المتوكّل أحمد، الخطاب وخصائص اللغة العربيّة -دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط-الطّبعة الأولى، دار الأمان(الرّباط)، منشورات الاختلاف (الجزائر)، الدّار العربيّة للعلوم والنّشر (لبنان)، 2010م.

- المتوكِّل أحمد، الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة، الطّبعة الأولى، دار الثّقافة(الدّار البيضاء)، 1985.

- المتوكِّل أحمد من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة: بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ب.ط، دار الأمان(الرباط).

- المتوكِّل أحمد من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي، ب.ط، دار الأمان(الرباط).

- حسّان تمّام، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، الطّبعة الرّابعة، عالم الكتب، 2004.

- نويهض عادل معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، الطبعة الثّانية، مؤسسة نويهض الثّقافيّة للتّأليف والتّرجمة والنّشر، بيروت(لبنان)، 1980م.

موقع إلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wikiمتوكل

الهوامش

([1]) "المقصود بالمنحى الوظيفي العربي هو التّوجه اللِّساني الذي يتّخذ نظرية النّحو الوظيفي إطارا عامًّا له، والفكر اللّغوي العربي نحوا وبلاغة وأصول فقه وتفسيرا أصولا معادةً قراءتها "، المتوكِّل أحمد، الخطاب وخصائص اللغة العربيّة -دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط-، الطّبعة الأولى، دار الأمان(الرِّباط)، ، منشورات الاختلاف (الجزائر)، الدّار العربيّة للعلوم والنّشر (لبنان)، 2010م ص:85.

([2]) د.أحمد المتوكِّل لغويٌّ مغربيٌّ مشهور رائد النّحو الوظيفي في العالم العربي، نقل نظريّة النّحو الوظيفي إلى المغرب بداية الثّمانينات ليقوم باستنباتها بدايةً، فتأصيلها، فالإسهام في تطويرها، له مؤلفات عديدة في محورين اثنين ؛محور العلاقة بين الفكر اللّغوي القديم والدّرس اللّغوي الحديث، والمحور الثّاني وصف وتفسير ظواهر اللّغة العربية من منظور نظريّة النّحو الوظيفي، وإمكان توظيف هذه النظرية في مجالات أخرى غير مجال وصف اللّغات، كما يسمى بالمجالات القطاعية، والمقصود بها ديداكتيك تعليم اللغات وتحليل النصوص على اختلاف أنماطها والاضطرابات اللغوية النّفسية إلى غير ذلك من القطاعات. ينظر:متوكل http://ar.wikipedia.org/wiki

([3]) ينظر: نويهض عادل، أعلام الجزائر -من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر-، الطبعة الثّانية، مؤسسة نويهض الثّقافيّة للتّأليف والتّرجمة والنّشر، بيروت(لبنان)، 1980م ص: 180-181.

([4])السّنوسي محمد بن يوسف، شرح المختصر في علم المنطق، الطّبعة الأولى، مطبعة التّقدم العلميّة (مصر)، 1321هـ(ش)ص:18.

([5]) المصدر نفسه (ش)ص:20.

([6]) شرح المختصر في علم المنطق (ش) ص:17.

([7]) المصدر نفسه (ش)ص:17.

([8]) المصدر نفسه (ش)ص:18.

([9]) المصدر نفسه (ش)ص:68.

([10]) ينظر : المصدر نفسه (ش)ص:17-18.

([11]) ينظر : شرح المختصر في علم المنطق (ش)ص:23

([12]) ينظر : المصدر نفسه(ش)ص: 23-26

([13]) المصدر نفسه (ص)ص:27.

([14])المصدر نفسه (ص)ص:25-26.

([15]) ينظر : المصدر نفسه (ش)ص:27.

([16]) شرح المصدر نفسه (ش)ص: 29.

([17]) المصدر نفسه (ش)ص: 39.

([18]) ينظر : شرح المختصر في علم المنطق (ش)ص:68.

([19]) المصدر نفسه ص:68.

([20]) ينظر : المتوكل أحمد، من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي، ب،ط، دار الأمان(الرباط)،ص: 127.

([21]) ينظر : المصدر نفسه:124.

([22]) ينظر : المصدر نفسه:130،127،126،125.

([23]) شرح المختصر في علم المنطق (ش)ص:46.

([24]) من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:165.

([25]) شرح المختصر في علم المنطق (ص)ص:52-53.

([26])شرح المختصر في علم المنطق (ص)ص:56.

([27])المصدر نفسه ص:55.

([28]) المصدر نفسه ص: 65.

([29]) المصدر نفسه،ص: 165 .

([30]) المصدر نفسه ص:71.

([31]) المصدر نفسه ص: 165.

([32]) المصدر نفسه ص: 165.

([33]) من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:148.

([34])من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:165.

([35]) ينظر: شرح المختصر في علم المنطق ص:49-50

([36]) المصدر نفسه ص:49-50

([37]) ينظر : من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:182-184.

([38]) يذكر السّنوسي مصطلح التّداول بمعنى الاستعمال عند حديثه عن استعمالات "ماهو"، ف "من الألفاظ المتداولة في هذا الموضع عند أهل المنطق "المقول في جواب ماهو"، "المقول في طريق ماهو"، "الدّاخل في جواب ماهو"، وأمّا قولهم: "المقول في جواب ماهو "،فمعناه "المحمول في جواب ماهو، فلفظ المحمول والمقول مترادفان في اصطلاح أهل هذا الفن....فليكن على ذكرك معاني هذه الاصطلاحات فهي متداولة بينهم كثيرا"،ينظر شرح المختصر في علم المنطق (ش)ص:56.

([39]) نقل المتوكِّل عن "ديك تمييزه بين إحالة البناء وإحالة التّعيين ،ففي إحالة البناء "يستعمل المتكلِّم الحدّ ليتيح للمخاطب أن يبني الذّات للحدّ، وأن يدرج بالتالي الذّات في نموذجه الذّهني" نحو :"اشتريت كتابا البارحة "، أمّا في إحالة التّعيين فنقول:"بدأت أقرأ ذلك الكتاب اليوم " ،أي أن "يستعمل المتكلِّم الحد ليتيح للمخاطب أن يتعرّف على الذّات ". ينظر: من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:134.

([40]) من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص: 173،139،134.

([41]) ينظر: المصدر نفسه ص:173،139،134.

([42]) ينظر :من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:135، و ينظر: المتوكل أحمد، من قضايا اللّغة :بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ب.ط، دار الأمان(الرباط) ص:36-37.

([43]) شرح المختصر في علم المنطق(ش)ص:68-70.

([44]) من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:133.

([45]) المصدر نفسه ص:132.

([46]) ينظر : المصدر نفسه ص:132-133.

([47]) شرح المختصر في علم المنطق (ش)ص:45.

([48]) ينظر : من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:133-134

([49]) ينظر : المصدر نفسه ص:139-141.

([50])المتوكِّل أحمد، الخطاب وخصائص اللغة العربيّة -دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط-،الطّبعة الأولى، دار الأمان(الرِّباط)، منشورات الاختلاف (الجزائر)، الدّار العربيّة للعلوم والنّشر (لبنان)، 2010، ص:86.

([51]) شرح المختصر في علم المنطق (ش)ص:50-51.

([52]) شرح المختصر في علم المنطق (ش)ص:68.

([53]) المصدر نفسه (ص)ص:71-72.

([54]) ينظر: المصدر نفسه (ش)ص: 72.

([55]) ينظر: المصدر نفسه ص: 72.

([56]) ينظر: شرح المختصر في علم المنطق (ش)ص: 72.

([57]) ينظر : من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:76.

([58]) من قضايا اللّغة :بنية الخطاب من الجملة إلى النّص، ص:151.

([59]) في النّحو الوظيفي تُسند وظيفة البؤرة إلى المكوِّن الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة والأكثر بروزا في الجملة، وبؤرة الجديد تسند إلى المكوِّن الحامل للمعلومة الّتي يجهلها المخاطب، وبؤرة المقابلة تسند إلى المكوِّن الحامل للمعلومة الّتي يشكُّ المخاطب في ورودها أو الّتي ينكر المخاطب ورودها، أمّا وظيفة المحور فتسند إلى المكوِّن الدّال على ما يشكِّل محطّ الحديث داخل الحمل (الإسناد)،ينظر: المتوكل أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، الطّبعة الأولى، ،دار الثّقافة(الدّار البيضاء)، 1985، ص:28-29، 69.

([60]) من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة : بنية الخطاب من الجملة إلى النّص ص:30.

([61]) ينظر: شرح المختصر في علم المنطق (ش)ص: 121.

([62])شرح المختصر في علم المنطق (ص)ص: 120.

([63]) المصدر نفسه، ص: 107.

([64])المصدر نفسه، ص: 72.

([65]) ينظر : المصدر نفسه (ش) : 73.

([66]) الخطاب وخصائص اللّغة العربيّة -دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط- ص:52.

([67]) ينظر: شرح المختصر في علم المنطق (ص)ص: 72.

(68) ينظر: المصدر نفسه ص: 72.

(69) ينظر:الخطاب وخصائص اللّغة العربيّة -دراسة في الوظيفة والبنية والنّمط-: ص53.

(70) ينظر: المصدر نفسه ص:54.

(71) شرح المختصر في علم المنطق (ش) ص :73.

(72) ينظر من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:229، و ينظر: من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية البنية الخطاب من الجملة إلى النّص ص:151-152.

(73) ينظر من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:151، و ينظر: من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية البنية الخطاب من الجملة إلى النّص ص:209.

(74) ينظر:شرح المختصر في علم المنطق(ص)،ص: 72-73.

(75) ينظر: المصدر نفسه (ش)ص: 73.

(76) ينظر: المصدر نفسه (ش)ص: 73-74.

(77) المصدر نفسه (ص)،ص: 74.

(78) المصدر نفسه ص)،ص: 74.

(79) ينظر: المصدر نفسه، (ش)ص: 74.

(80) ينظر من قضايا اللغة بنية النص من الجملة إلى النص ص :245-246.

(81) شرح المختصر في علم المنطق (ص)،ص: 74.

(82) ينظر: المصدر نفسه، (ش) ص: 75.

(83) المصدر نفسه (ص)،ص: 76.

(84) المصدر نفسه، (ش) ص: 146.

(85) ينظر : المصدر نفسه، (ش) ص: 91.

(86) ينظر : المصدر نفسه، (ش) ص: 94.

(87) ينظر من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:35-36

(88) ينظر: شرح المختصر في علم المنطق، (ش) ص: 91-92.

(89) ينظر شرح المختصر في علم المنطق (ص)ص:87.

(90) ينظر المصدر نفسه(ش) ص:92.

(91) المصدر نفسه ص:88.

(92) ينظر : المصدر نفسه (ص)،ص:88.

([93]) ينظر : المصدر نفسه (ص)،ص:88.

([94]) ينظر المصدر نفسه (ش) ص:93.

([95]) ينظر : شرح المختصر في علم المنطق (ش):93.

([96]) ينظر: المصدر نفسه (ش)ص:93.

([97]) ينظر: المصدر نفسه (ش)ص:93.

([98]) ينظر : المصدر نفسه (ش)ص:93.

([99]) ينظر : المصدر نفسه (ش)ص:94.

([100]) ينظر المصدر نفسه (ش)ص:94.

([101]) من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:

([102]) من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:من الجملة إلى النّص ص:73.

([103]) ينظر : المصدر نفسه ص:210.

([104]) ينظر: شرح المختصر في علم المنطق (ص)،ص :81-82.

([105]) ينظر : من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:113،98.

([106]) ينظر:شرح المختصر في علم المنطق،(ص)ص :81-82..

([107]) ينظر :المصدر نفسه (ش)ص : 82.

([108]) "إنّما سمِّي اللّفظ الدّال على التّعميم أو التّبعيض سورا لإحاطته بجميع الأفراد، أو بعضها كإحاطة السّور الحسِّي بكلِّ المدينة، أو ببعضها فإنّه أيضا يسمّى سورا وإن لم يحط بجميعها فهو مجاز لغوي، والعلاقة فيه الإحاطة وحقيقة عرفية . المختصر في علم المنطق(ش)ص:101.

([109]) يرى السّنوسي أنّ الأسباب التي ذكرها صاحب الجمل(مادة القضية) الموجبة لانحراف القضيّة من التّخليط، وإنّما انحراف السّور عن موضعه هو السّبب الرئيس ؛كأن تقول:" كل زيد عمرو"و "زيد كل عمرو"و"زيد كل إنسان" . ينظر :شرح المختصر في علم المنطق(ش)ص:104-106.

([110]) شرح المختصر في علم المنطق(ش)ص:101.

([111]) ينظر: المختصر في علم المنطق (ش)ص:104.

([112])المصدر نفسه (ش)ص:82..

([113]) من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:65-67.

([114]) ينظر:المختصر في علم المنطق (ص)،ص:81-82..

([115]) ينظر: المختصر في علم المنطق(ش)ص:73.

([116]) يرى البيجوري أنّ "المراد باللغة العربيّة التي عرّبوا بها هذا الفن لا اللغة التي ينطق بها العرب، وذلك أنّ أهل هذا الفن كانوا وضعوه باللغة الفارسيّة واليونانية، وكانوا يُعبّرون بالربط بما يوافق لغتهم، ثمّ إنّهم عرّبوه فعبّروا عنه بلغة العرب، وهي المراد باللغة العربيّة ".شرح المختصر في علم المنطق،ص:82-83.

([117]) سيأتي التنبيه على دوال السّور عند الحديث عن الجهة.

([118])" القضيّة الشخّصة ما كان موضوعها مشخّصا معيّنا كقولك:"زيد قائم" وليس زيد بقائم"، شرح المختصر في علم المنطق ص:83.

([119]) شرح المختصر في علم المنطق(ش)ص:82-83.

([120]) ينظر: حسّان تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها،الطّبعة الرّابعة، عالم الكتب، 2004، ص:190.

([121]) من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:64.

([122]) شرح المختصر في علم المنطق(ش)ص:91.

([123]) ينظر: المصدر نفسه (ش)ص:91.

([124])ويسمّيها المتوكِّل أيضًا بالعبارات الظرفية الإنجازيّة، فمن المعلوم أنّ مصطلح "الظرف" ينحصر إطلاقه، في النّحو العربي القديم على عناصر الجملة الدّالة على الزّمان أو المكان، أمّا مصطلح" العبارات الظروف"أو "العبارات الظرفيّة"، فيحيل إلى جميع المكوِّنات الّتي لا تُعدُّ موضوعات للمحمول (الموضوع ما يُحكم عليه)، وتحمل هذه الظّروف وظائف دلاليّة متعدِّدة ،كوظائف "المستفيد" و"الأداة" و"الزمان" و"المكان" و"الحال" و"المصاحب" و"العلة" و"الهدف"، وغير ذلك، وتقسّم العبارات الظرفيّة إلى :ظروف المحمول، وظروف الحمل، وظروف القضيّة (فعلا، بالتأكيد، في اعتقادي، من حسن الحظ..)، والظروف الإنجازيّة (بكل صراحة، باختصار،...).ينظر : المتوكِّل أحمد، آفاق جديدة في نظريّة النّحو الوظيفي،الطّبعة الأولى، دار الهلال العربيّة 1993،ص:59-63.

([125]) يرى المتوكِّل أن التّعجب ليس نمطا جمليا ولا قوة إنجازية، "وإنّما هو وجه من الوجوه القضويّة ،فالجملة :"ما أجمل عيون هند نمطها الجملي "خبر"، وقوتها الإنجازية "إخبار"، وتختلف عن الجمل الخبرية الإخبارية الأخرى من حيث إنّها تتضمن وجها قضويا معينا ،هو التّعبير عن موقف المتكلِّم من فحوى القضيّة (إعجابه بجمال عيون هند) في مقابل (عيون هند جميلة) الّتي تعبِّر فيها عن وصف محايد لجمال هند"، ينظر:من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:48.

([126]) ينظر من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:35-36

([127]) ينظر شرح المختصر في علم المنطق(ش)ص:43

([128]) تُصنَّف الخطابات من حيث الآلية المشغّلة إلى خطاب سردي وخطاب وصفي وخطاب حجاجي .ينظر الخطاب وخصائص اللغة العربية :25.

([129]) ينظر : من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي :43

([130]) سيأتي التّفصيل فيها عند عرض القضايا الموجّهة.

([131])شرح المختصر في علم المنطق(ش)ص:131.

([132]) ينظر:المصدر نفسه،ص:86-87.

([133]) ينظر من قضايا اللّغة في اللّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:35-37

([134])الوجه القضوي ثلاثة :وجه معرفي (مؤكد، أو محتمل، أوممكن، أوإثبات أ،و نفي) نحو:"أظن أن هندا لن تعود"، ووجه إرادي (تمن، أو ترج، أو دعاء)، نحو :"لا أعاد الله تلك الأيام"، ووجه مرجعي (مُبلَّغ (شخص آخر نحو :"يُقال إن..))، أو تجريبي(المتكلم نحو :"سمعت)، أو استدلالي (ناتج عن عملية استدلالية نحو :"يبدو أن...)، ينظر من قضايا اللّغة في اللِّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:50،47.

([135])ينظر من قضايا اللّغة في اللّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:35-37

([136])ينظر المصر نفسه ص:88-91.

([137]) ينظر: من قضايا اللّغة في اللّسانيات الوظيفيّة:بنية المكوِّنات أو التّمثيل الصّرفي التّركيبي ص:58

([138]) ينظر : الصدر نفسه ص:58-59

([139]) لا شخص أغير من الله تعالى ولا شخص أحب إليه العذر من الله عز وجل ومن أجل ذلك بعث الرسل مبشرين ومنذرين، ولا شخص أحب إليه المدح من الله تعالى ومن أجل ذلك وعد الجنة" ينظر: "فتح الباري شرح صحيح البخاري ":4111ج....

([140]) ينظر :شرح المختصر في علم المنطق (ص)،ص: 115-127.